

الفصل الأول

مفهوم تطور المراجعة الداخلية في العمليات النقدية

مفهوم المراجعة الداخلية:

تعتبر المراجعة الداخلية عنصراً هاماً من عناصر الرقابة الداخلية وهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به متخصص داخل المنشأة ، وهي أيضاً وسيلة فعالة تهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل الحماية للأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية ، والهادفة للحصول على أكبر كفاية إنتاجية. وتعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة بغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية.

وتعرف المراجعة الداخلية على أنها (هي التي يقوم بها موظف بالمنشأة بخلاف تلك التي يقوم بها المراجع الخارجي) ونستنتج من ذلك أن المراجع الداخلي متواجد دائماً في المشروع من ثم يستطيع التعرف على كل نواحي نشاطاته وإجراءاته بخلاف المراجع الخارجي الذي غالباً ما يتواجد في نهاية الفترة المالية أو على فترات متقطعة في المشروع.

ويمكن تعريف المراجعة الداخلية بأنها (نشاط تقييمي مستقل تقوم به إدارة أو قسم داخل المنشأة مهمته بفحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية وتقييم أداء الإدارات والأقسام في هذه المنشأة وذلك كأساس لخدمة الإدارة العليا ، كما أنها رقابة إدارية تؤدي عن طريق قياس وتقييم فاعلية الوسائل الرقابية الأخرى.

ويتضح من التعريف أن المراجعة الداخلية هي وظيفة تختص بفحص وتقييم الأنشطة التنظيمية بصورة مستمرة للوقوف على مدى كفاءة الأداء وتقديم تقرير للإدارة العليا .

وقد عرف مجمع المحاسبين القانونيين بـانجلترا وويلز المراجعة الداخلية على أنها مراجعة للأعمال والسجلات التي تتم داخل المشروع بصفة مستمرة وبواسطة موظفين يخصصون لهذا الغرض وقد تشتمل المراجعة الداخلية خاصة في بعض المشروعات الكبيرة على أمور لا تتعلق مباشرة بالنواحي المحاسبية.

وقد وسعت المراجعة الداخلية في دورها من القيام بالمراجعة المالية لتشمل أيضاً العمليات السائدة في المنشأة ، ثم أخذت تناقش المشاكل التي تواجهها عند القيام بهذه المراجعة مما ساعد على ظهور المبادئ الأساسية ومستويات الأداء الفني وقد أدى ذلك بالمراجعين إلى تكوين أول منظمة مهنية لهم ، وهي مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية 1941م.

ولا يسعنا أن نشير أن معايير المراجعة الدولية رقم (610) قد أشارت للمراجعة الداخلية على أنها تعني فعالية تقييمه ضمن المنشأة بغرض خدمتها ومن ضمن وظائفها اختبار ملائمة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وفعاليتها وتقييمها ومراقبتها .

وما سبق يتضح الآتي:

1. أصبحت المراجعة الداخلية أداة لخدمة المنشأة كلها وليس فقط أدائها.
2. تهتم المراجعة الداخلية بقياس وتقييم العمليات المحاسبية والمالية وقياس فعالية نظام الرقابة الداخلية.

وأيضاً تم تعريف المراجعة الداخلية على أنها (مجموعة من أوجه النشاط مستقلة داخل المشروع تنشئها الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وأموال المنشأة وفي التحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم ، وأخيراً في قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل المراقبة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.

ونستنتج من التعريف الآتي:

1. تحديد مدى ملائمة الإجراءات والعمليات المحاسبية والقيود عن الأصول ومدى الحماية والأمان لتلك الأصول وتحديد درجة الاعتماد على البيانات المحاسبية في حماية أصول وأموال المنشأة وذلك باستقلالها داخل المشروع.

2. تحديد مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط الإدارية الموضوعة، وليس مهمة إدارة المراجعة الداخلية وضع هذه الخطط.

3. تقييم وفحص السياسات والخطط الإدارية ومناقشة النتائج والتوصيات مع المستوى الإداري المناسب حتى يصل المشروع إلى الاستخدام الأمثل للمواد.

وعرفت المراجعة الداخلية بأنها الفحص المنظم لعمليات المنشأة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة هيئة داخلية أو مراجعين تابعين للمنشأة، كما يعرفها البعض الآخر بأنها وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية

لتقييم مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى .

ومن أكثر التعاريف قبولاً: هو آخر تعريف قدمه مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية (وهي نشاط تقييمي مستقل خلال تنظيم معين يهدف إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها وذلك كأساس لخدمة الإدارة .

ومن هذا التعريف نستنتج الآتي:

أن المراجعة الداخلية مستقلة داخل التنظيم بحيث لا تتبع لأي إدارة أو قسم داخل المنشأة ، كما نجدان القصد من الاستقلال مراجعة العمليات المحاسبية والمالية باعتبارها أساساً لتقديم خدمات وقاية إدارية للإدارة. ومن خلال كل هذه التعريفات للمراجعة الداخلية نتوصل إلى أن المراجعة الداخلية عملية منظمة تتضمن مجموعة من الإجراءات المتتابعة والتي يحكمها إطار نظري ثابت وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف.

نشأة وتطور المراجعة الداخلية:

تستمد مهنة المراجعة الداخلية نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته ، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع.

ظهرت هذه الحاجة أولاً لدى الحكومات ، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المراجعين للتأكد من صحة الحسابات العامة ، وكان المراجع يستند على القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات والوقوف على مدى صحتها .

وبالرغم من أهمية المراجعة الداخلية باعتبارها احد الدعائم الأساسية لنظام الرقابة الداخلية ، إلا أنها كوسيلة مستقلة لم يتم الاعتراف بها والإقرار بأهميتها إلا حديثاً حيث كانت المنظمات تستخدمها كتقليد يتبع لمواجهه ظروفها وحاجتها الخاصة دون تحديد واضح لمفهومها وأهدافها وسلطاتها ومسؤولياتها ومعايير أدائها وكان الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية في بداية تكوينها وقائي ، وكان عمل المراجع الداخلي مقتصر كلياً على الأعمال الروتينية التي تتضمن اكتشاف الأخطاء إن وجدت وكذلك حماية الأصول.

ويلاحظ الباحثون أن المراجعة الداخلية عند ظهورها كانت تعتبر أداة رقابة ضد الأخطاء وهدفها يقتصر على اكتشاف الأخطاء وحماية الأصول. وتعتبر المراجعة الداخلية حديثة مقارنة بالمراجعة الخارجية وقد ظهرت منذ حوالي ثلاثين عاماً وقد لاقت قبولاً كبيراً في الدول المتقدمة واقتصرت المراجعة الداخلية في بادئ الأمر على المراجعة المحاسبية للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء أن وجدت ، ولكن مع تطور المنشآت أصبح من الضروري تطوير المراجعة الداخلية وتوسيع نطاقها بحيث تستخدم كأداة لفحص وتقييم مدى فعالية الأساليب الرقابية ومد الإدارة العليا بالمعلومات.

وانعكس التطور السابق على شكل برنامج المراجعة ، فقد كان البرنامج في السنوات الأولى بظهور المراجعة يتركز على مراجعة العمليات المالية ولكن بعد ذلك توسع برنامج المراجعة ليتضمن تقييم نواحي النشاط الأخرى .

ومن العوامل التي ساعدت على تطوير المراجعة الداخلية:

• الحاجة إلى وسائل لاكتشاف الأخطاء والعش.

- ظهور المنشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافياً.
 - التقدم العلمي الكبير في مجال استخدام الحاسب الآلي.
 - الحاجة إلى كشف دورية دقيقة حسابياً وموضوعياً.
 - ظهور البنوك وشركات التأمين أدى إلى ظهور الحاجة للمراجعة الداخلية لكي تقوم بمراجعة العمليات أول بأول.
- ولقد زادت الحاجة للمراجعة الداخلية نتيجة اتساع حجم المنشآت وتطور شركات الأموال وما تضمنه ذلك من فصل بين ملكية المشروع وإدارته ، مما دعي المساهمين إلى تعيين مراجعين حسابات كوكلاء باجر للقيام بمراجعة الأعمال داخل المنشآت .

ويرى الباحثون أن مهنة المراجعة الداخلية منذ نشأتها في حالة من التطور ومواكبة التغيرات التي تحدث في مجال المحاسبة ، وذلك سواء كان بإصدار المعايير المنظمة أو زيادة الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي ، أو التوسع في أهدافها.

مزايا المراجعة الداخلية :

1. أن المراجع الداخلي بسبب وجوده كل الوقت في المشروع ومعاصرته لمشاكل يستطيع أن يلمس كل نواحيه ونشاطاته وإجراءاته والمشاكل المترتبة عليه.
2. أن المراجعة الداخلية تتم بصورة منظمة وعلى مدار السنة بدلاً من مرة واحدة سنوياً في حالة وجود مراجع خارجي.
3. أن المراجع الخارجي يتحقق أساساً من سلامة المركز المالي وصحة النتائج ، فهو لن يستطيع أن يعطي الوقت الكافي لاكتشاف الأخطاء

والتلاعب وإنما يلجأ إلى الاختبارات في مراجعته ، ولهذا فإن إدارة المراجعة الداخلية تقوم بمراجعة كاملة لكافة العمليات عن طريق الفحص المستقل داخل المشروع وعلى هذا فهي تعتبر رقابة لخدمة الإدارة حيث تعمل على قياس وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية.

أهمية المراجعة الداخلية:

في الآونة الأخيرة ازدادت أهمية المراجعة الداخلية وذلك لعدة عوامل

هي:

1. كبر حجم المشروعات وتعقد عملياتها:

أدى ظهور شركات المساهمة إلى كبر حجم المشروعات وانفصال الإدارة عن الملكية مما أدى إلى عدم قدرة إدارة المشروعات من الإلمام بكافة الأشياء في هذه المشروعات وبالتالي استوجب الأمر استخدام نظم رقابة داخلية .

ولكي تطمئن الإدارة على سلامة نظم الرقابة الداخلية كان لابد من وجود المراجعة الداخلية التي تعمل على تقييم كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية داخل المؤسسة.

2. التناثر الجغرافي للعمليات وتزايد نطاق العمليات الدولية:

مع كبر حجم المشروعات تم إنشاء فروع كثيرة في مناطق متباعدة أدى ذلك إلى إرسال المراجع الداخلي لمراجعة أعمال هذه الفروع ، وقد أطلق على هذا المراجع (المراجع المتجول) لمتابعة مدى التزام العاملين بالسياسات الإدارية واقتراح التعديلات ونجاح المراجع المتجول في أداء هذه

المهام كان له اثر كبير في نشأة المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية وفي اتساع نطاقها وتزايد أهميتها .

3. التوسع في احتياجات الإدارة:

نجد أن الإدارة هي العميل الرئيسي لقسم المراجعة الداخلية وهي التي تحدد الخدمات التي تحتاجها من قسم المراجعة الداخلية وعلى إدارة المراجعة الداخلية توفير تلك الاحتياجات .

ويرى احد الكتاب أن وظيفة المراجعة الداخلية التقليدية أصبحت جزءاً من مسئوليات المراجع الداخلي ولذلك يجب على المراجعين الداخليين التوسع في الخدمات التي تقوم الإدارة.

4. أعمال مفهوم السيطرة على الشركة:

السيطرة تعني قيام مجلس الإدارة بالإمام بمجريات الأمور بالشركة والقدرة على إدارتها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المخطط لها ، وتجاوز المخاطر التي يمكن التعرض لها نتيجة بيئة الأعمال المتغيرة والتقدم التكنولوجي والمنافسة.

ويرى الباحثون أن المراجعة الداخلية تمد الإدارة العليا بالتحليل والتقييم والاستشارات والتوصيات عن الأنشطة التي تم فحصها ، ويمكنها اكتشاف وضع الغش بتحديد الوفورات والغرض وإضافة قيمة وزيادة العائد للمنشأة . فالمراجعة الداخلية الآن تتضمن نطاق واسع للرقابة وإدارة المخاطر.

أهداف المراجعة الداخلية:

نشأت المراجعة الداخلية بناء على احتياجات الإدارة في الشركات الكبرى ذات النشاط الواسع ، حيث تعتمد الإدارة في وقايتها وتوجيهها للعمليات اعتماداً كلياً على ما يقدم لها من بيانات محاسبية وإحصائية ، لذلك اضطرت الإدارة إلى إيجاد الوسيلة التي عن طريقها يمكن الاطمئنان إلى الأمور الآتية:

1. أن نظم الضبط والنظم المحاسبية سليمة.
2. أن السياسات والإجراءات التنفيذية التي رسمتها الإدارة كافية لانجاز الأعمال.
3. أن الموظفين لا ينحرفون عن السياسات والإجراءات التنفيذية المرسومة .
4. أن هناك حماية أو رقابة كافية لأصول المنشأة.
5. أن البيانات المحاسبية والإحصائية التي تقدم للإدارة تلخيصاً لأعمال المنشأة يمكن الاعتماد عليها بالإضافة إلى التأكد من أن المصروفات لا تتفق إلا في الأغراض الضرورية المتصلة بأعمال المنشأة وان جميع الإيرادات المستحقة للمنشأة قد أدرجت في الحسابات.

وسائل المراجعة الداخلية:

وحتى تستطيع المراجعة الداخلية تحقيق الأهداف المناط بها فهناك عدة وسائل تتمثل في :

1. التحقق : هو وسيلة من وسائل المراجعة تهتم بمراكز العمليات عند نقطة زمنية محددة وليس خلال فترة زمنية محددة أي التحقق من الأرصدة والإجماليات التي تحتوي على القوائم المالية والتي تتجه لفحص

الملكية والوجود الفعلي ويقسم الأصول والالتزامات ويشمل التحقق ما يلي (السجلات - الأصول المملوكة من قبل المنشأة- التقارير).

2. **التقييم:** هو فحص السجلات المحاسبية والتقارير عنها، ويقوم المراجع الداخلي بالحكم على مدى قوة النظام المحاسبي وتحديد نقاط القوة والضعف فيه كما يستطيع أن يتعرف ويقيم الوضع الحقيقي للنظام المحاسبي ويقترح التعديلات المناسبة.

3. **الحماية:** حماية أصول المنشأة والتأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية الذي يهدف بدوره إلى حماية المنشأة من الإفلاس والسرقة وذلك بالتأكد من الآتي:

- حماية الأصول.
- سلامة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.
- التأكد من الاستخدام الأمثل للموارد .
- الملائمة في أساليب القياس والسياسات والخطط والأفراد مع القوانين واللوائح.

- التأكد من إيجاد الأهداف الموضوعية للعمليات الفيزلية.
- تقييم صحة وكفاية تطبيق الرقابة المحاسبية على الأصل المتعطّل.

4. **التطبيق:** تطبيق معايير المراجعة الداخلية عند القيام بها بغرض تحقيق أهدافها المخطط لها . ويرى الباحثون انه لا بد من قيام المراجعة الداخلية بالفحص والتحقق والتقييم للعمليات المالية والتشغيلية وحماية الأصول وتطبيق المعايير لمنع التلاعب بالمستندات أو على الأقل الحد منها مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية.